

ملخص التقرير حول المقاصة المرفق لمشروع قانون المالية 2016

شكلت السنة الحالية 2015 محطة أساسية في مسلسل إصلاح نظام المقاصة، إذ شهدت مجموعة من التدابير الهامة التي مكنت من رفع الدعم عن الغازوال بصفة نهائية، حذف إيرادات المعادلة التي خففت من تكلفة أسعار الوقود، تطبيق نظام المصادقة على الأسعار خلال الفترة الممتدة من يناير إلى نونبر 2015، و أخيرا تحرير أسعار المحروقات السائلة بصفة نهائية ابتداء من فاتح ديسمبر 2015.

و قد تم تطبيق نظام المصادقة على الأسعار بين شهري يناير و نونبر كمرحلة تمهيدية لتحريرها النهائي، حيث ظلت تحدد الدولة خلال هذه الفترة الأسعار القصوى للمحروقات، مع منح الشركات كامل الحرية لتسويق منتوجاتها بأسعار أقل من السقف المحدد في إطار تنافسي.

أما بالنسبة للجانب المالي لهذا الإصلاح، فقد أدلى تقييم نظام المقايضة المفعّل خلال السنتين الأخيرتين بنتائج إيجابية سواء لفائدة ميزانية الدولة و لفائدة المواطنين. فقد مكن هذا النظام من تقليص نفقات المقاصة بما يناهز 70% بين سنتي 2012 و 2015، مساهما في التخفيف من أعباء المالية العمومية و الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية للبلاد.

و قد مكنت الهوامش التي تم توفيرها من خلال هذا الإصلاح من تصفية كل المتأخرات المسجلة بخصوص المواد النفطية من جهة، و التوجه نحو دعم الاستثمارات البناءة و الدائمة خصوصا في القطاعات الاجتماعية كالتعليم و الصحة و السكن، إلى جانب الدعم المستهدف للطبقات الاجتماعية الهشة.

أما بالنسبة للمستهلكين، فقد مكنهم هذا النظام من الاستعادة من انخفاض الأسعار العالمية التي تمثلت في انخفاض أثمان المحروقات على مستوى محطات الوقود، حيث صارت هذه الأثمان أقل من التي كانت مسجلة قبل المقايضة بالنسبة لبعض المواد.

I. تقييم إصلاح دعم المواد النفطية السائلة: الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015

1. التحكم في نفقات المقاصة

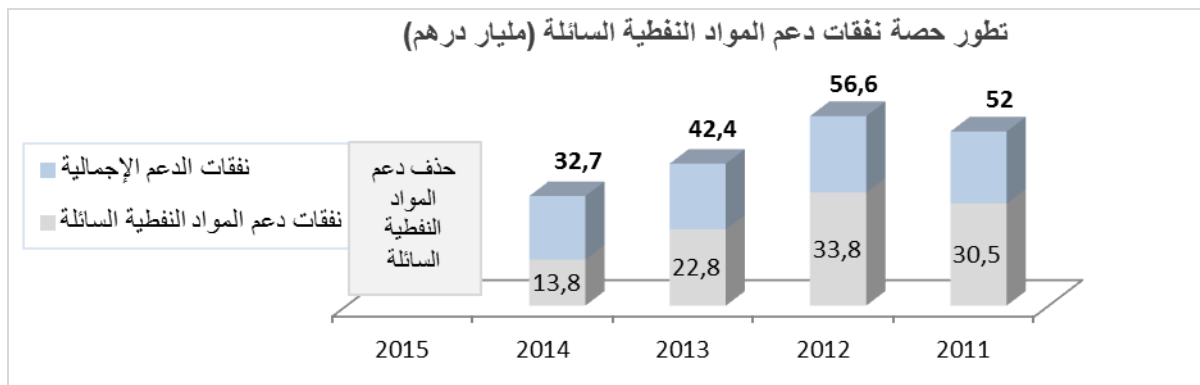
مكنت المجهودات المبذولة منذ سنة 2012 من تقليص النفقات المسجلة خلال سنة 2012 بـ 4,3 مليار درهم، و تجنب تجاوز الاعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم السنوات 2013 و 2014 و المتوقعة لسنة 2015. حيث سجلت هذه النفقات بالماضي تجاوزات هامة للاعتمادات المرصودة لها و التي أدت إلى فتح اعتمادات إضافية بلغت 14 مليار درهم و 18 مليار درهم و 10 مليار درهم بالنسبة للسنوات 2008 و 2011 و 2012 على التوالي.

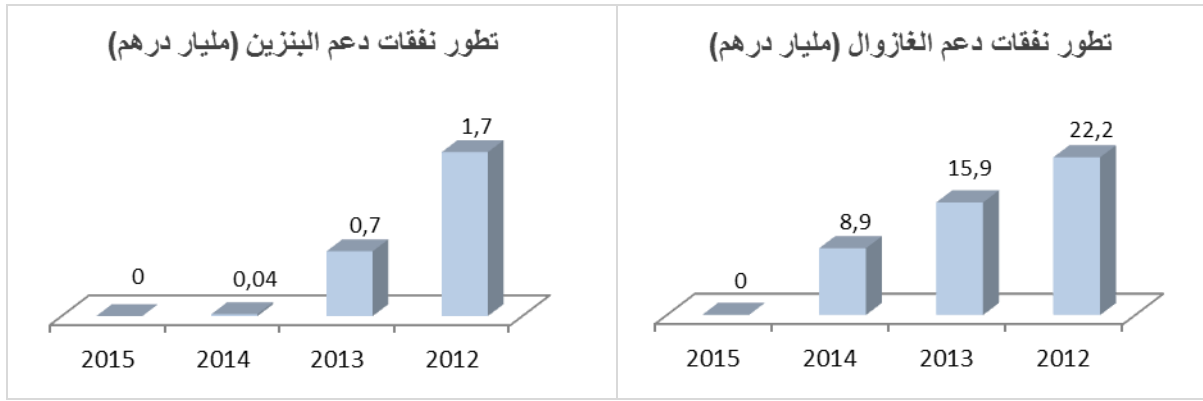
2. تصفية متأخرات المقاصة

مكن نظام المقايضة من توفير هوامش هامة كان من شأنها تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، و التي بلغت 22 مليار درهم إلى متم سنة 2012. و لهذا الغرض، فقد خصص قانون المالية للسنوات 2013 و 2014 و 2015 اعتمادات بلغت 10 مليار و 6,65 مليار و 7,5 مليار درهم على التوالي لتصفية هذه المتأخرات بصفة تدريجية، حيث تمت تصفيتها نهائيا خلال شهر فبراير 2015 مع إغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية السائلة.

3. تقليص نفقات المقاصة

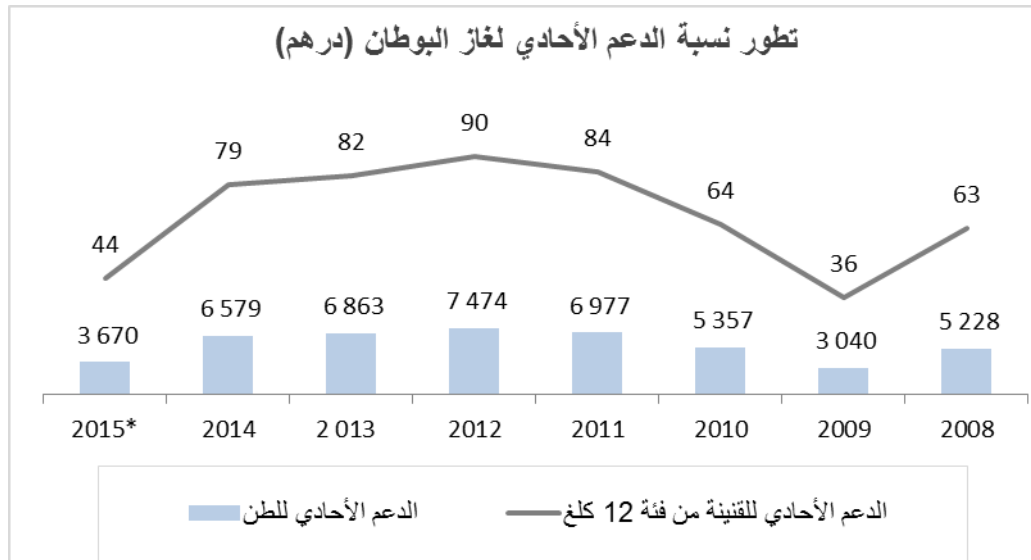
نتيجة مقايضة أسعار المحروقات، ثم حذف الدعم الموجه لها بصفة نهائية، حيث تبلغت حوالي 33,8 مليار درهم برسم سنة 2012.





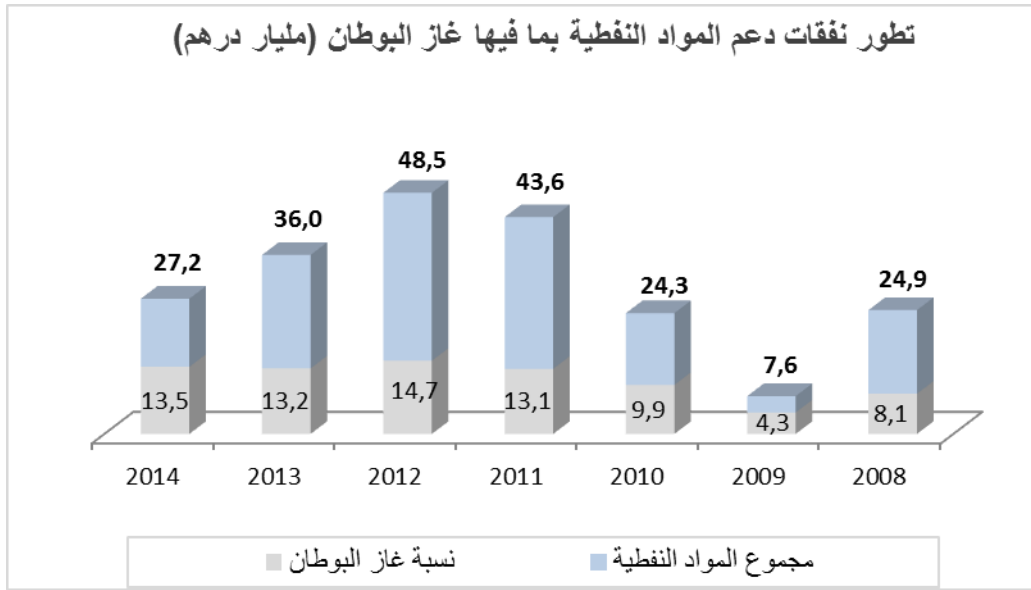
II. تطور نفقات دعم غاز البوطان

لقد انحصرت نفقات دعم المواد النفطية على غاز البوطان ابتداء من شهر يناير 2015. و نظرا لانخفاض الأسعار العالمية للمحروقات، انتقلت تكلفة دعم هذه المادة من 90 إلى 44 درهم للطن من فئة 12 كلغ بين سنتي 2012 و 2015.



* توقع سنة 2015

تراوحت نفقات دعم غاز البوطان بين 10 و 15 مليار درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة، حسب تطور سعر هذه المادة في السوق العالمية و كذا الاستهلاك الوطني الذي يعرف تطورا سنويا مستمرا.



III. المواد الغذائية

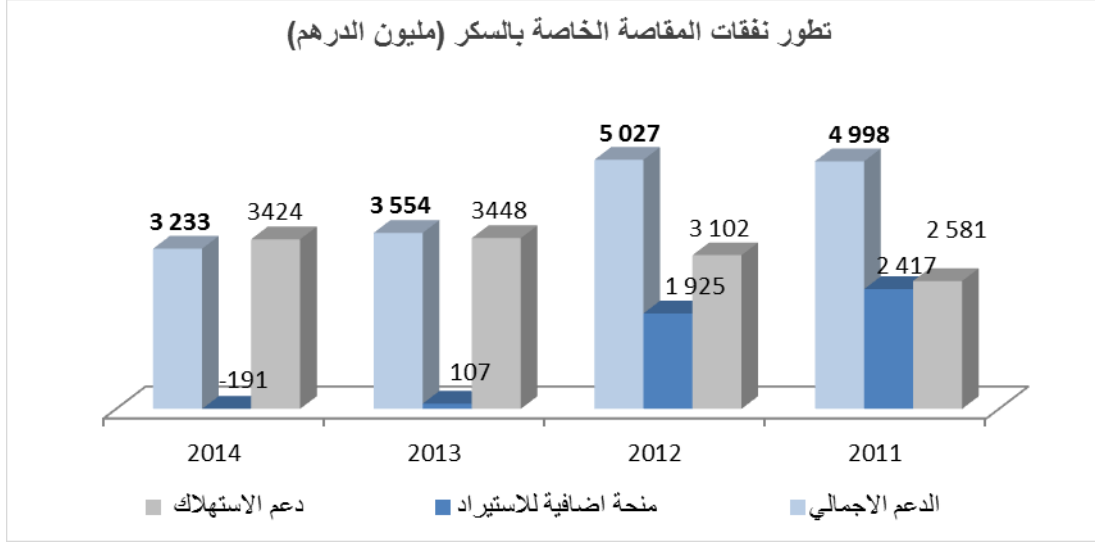
1. مادة السكر

مكنت المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، عن طريق رفع سعر الشمندر و قصب السكر وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر و عقد البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020 من رفع الانتاج المحلي من السكر المكرر الذي انتقل من 250 كيلوطن سنة 2012 الى 510 كيلوطن سنة 2015. و هكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% سنة 2012 الى 29% سنة 2013 و 42% سنة 2015.

و قد تراجعت تكلفة دعم مادة السكر من 5 مليار درهم في سنتي 2011 و 2012 إلى 3,2 مليار درهم في سنة 2014. و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع سعر السكر الخام في السوق الدولية و بالتالي تراجع المبالغ الخاصة بملفات الدعم عن استيراد هذه المادة.

فنظرا الى انخفاض السعر العالمي من 660 درهم للطن الى 355 درهم للطن بين سنتي 2011 و 2015 ، انتقل الدعم الإضافي المتعلق بتسوية استيراد السكر الخام من 2,4 مليار درهم لصالح المستورد الى 200 مليون درهم لصالح صندوق المقاصة. و يمثل هذا الدعم الجزء المتغير من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر لارتباطه بتقلبات سعر هذه المادة في السوق الدولية خاصة في سياق وطني يعتمد على الواردات لتلبية الطلب المحلي من السكر المكرر.

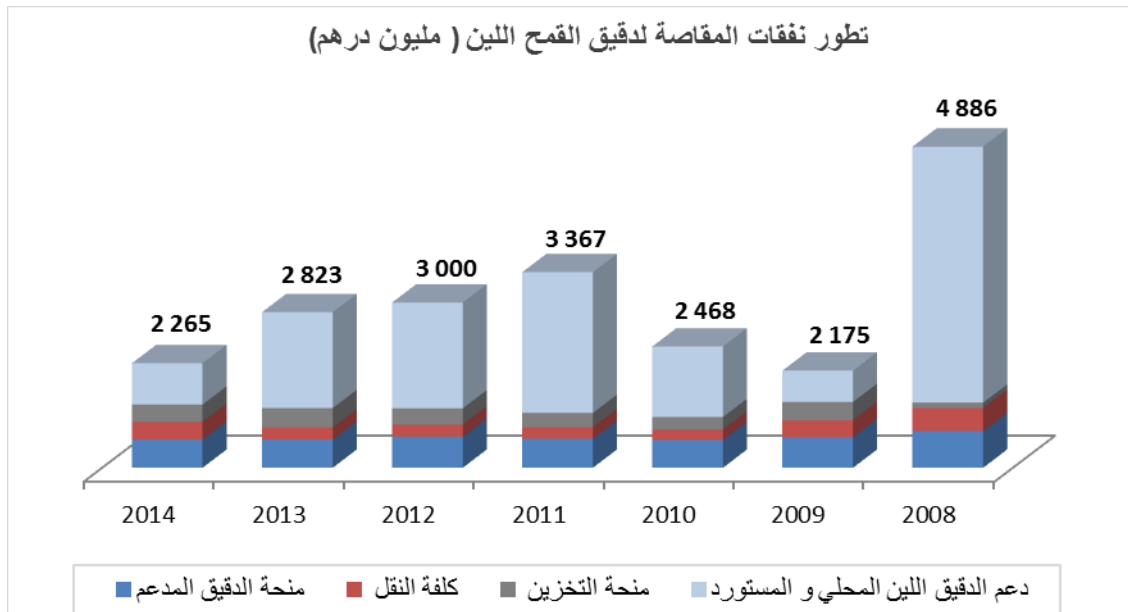
أما بالنسبة للدعم الجزافي الممنوح لسكر المكرر عند الاستهلاك، فيشكل الجزء الثابت من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر بما يناهز 3,4 مليار درهم خلال سنتي 2013 و 2014.



2. مادة الدقيق الوطني للقمح اللين

سجل الإنتاج الوطني للحبوب بالنسبة للموسم الفلاحي 2014-2015 مستوى قياسي بـ 110 مليون قنطار منها 55 مليون قنطار من القمح اللين، حيث يعتبر أحسن إنتاج سجل خلال العشر سنوات الأخيرة.

بالنسبة لنفقات دعم مادة الدقيق، فقد انتقلت من 3,4 مليار درهم في سنة 2011 إلى 2,2 مليار درهم في سنة 2014.



IV. مشروع قانون المالية لسنة 2016

اقتصر إصلاح المقاصة في المرحلة الأولى على المواد البترولية السائلة، حيث تستمر الدولة في دعم غاز البوطان و السكر و الدقيق الوطني للقمح اللين. و لهذا الغرض، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2016 غلاف مالي يقدر ب 15,550 مليار درهم برسم نفقات المقاصة من أجل دعم هذه المواد و للتدابير المواكبة التي تخص بالأهم قطاع النقل و المكتب الوطني للكهرباء و المواء الصالح للشرب في إطار عقدة البرنامج الموقع مع هذه المؤسسة.